المركز الإحصائي
لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
GCC-STAT

التطورات النقدية والمالية
بدول مجلس التعاون
2022م

العدد الثامن

مارس 2023م

المحتويــات

الموضوع	الصفحة
تقديم	3
ملخص تنفيذي	5-4
أولاً. التطورات الاقتصادية الدولية	9 - 6
1.1: الناتج الإجمالي العالمي	6
2.1: التضخم العالمي	6
3.1: أسعار الطاقة	7
4.1: أداء أسواق المال العالمية	8
5.1: تطورات السياسة النقدية وأسعار الفائدة العالمية	9
ثانياً. التطورات النقدية والمصرفية في مجلس التعاون	20-10
1.2: عرض النقد في مجلس التعاون	10
2.2: عرض النقد بمفهومه الضيق (م1) حسب الدول	12
3.2: عرض النقد بمفهومه الواسع (م2) حسب الدول	12
4.2: صافي الأصول الأجنبية لدى البنوك المركزية الخليجية	13
5.2: أصول البنوك التجارية العاملة في القطاع المصرفي الخليجي	14
6.2: إجمالي الودائع المصرفية لدى البنوك التجارية العاملة في مجلس التعاون	15
7.2: إجمالي القروض المقدمة من البنوك التجارية العاملة في مجلس التعاون	16
8.2: نسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص من إجمالي القروض في مجلس التعاون	16
9.2: توزيع القروض حسب الأنشطة الاقتصادية (الأعلى نسبة)، 2022م	17
10.2: نسبة القروض المتعثرة من إجمالي القروض	18
11.2: نسبة القروض إلى الودائع	18
12.2: نسبة كفاية رأس المال	19
13.2: تطورات السياسة النقدية وأسعار الفائدة في مجلس التعاون	19
مصادر البيانات	21

تقديم

يسر المركز الاحصائي لدول مجلس التعاون أن يقدم التقرير السنوي حول أداء القطاع المصرفي والتطورات النقدية في دول المجلس لعام 2022م. ويهدف التقرير إلى إبراز التطورات النقدية والمصرفية ليس فقط للدول الأعضاء في مجلس التعاون منفردة بل كذلك يقدم مؤشرات كلية تجميعية لها كتكتل، إضافة إلى مقارنة التطورات النقدية وأداء القطاعات المصرفية بين كل من الدول الأعضاء مع أداء الدول الأخرى.

وفي هذا السياق، يتضمن التقرير التطورات في مجال عرض النقد بكافة مكوناته، وصافي الأصول الأجنبية لدى البنوك المركزية في مجلس التعاون، وأصول القطاع المصرفي، وحجم الودائع والقروض، إضافة إلى أبرز مؤشرات السلامة المالية للبنوك التجارية العاملة في مجلس التعاون.

وإذ يشكر المركز الجهات المعنية في دول المجلس على تعاونهم الكريم من خلال توفير البيانات الإحصائية والمعلومات عن أداء وتطورات الأداء النقدي والمصرفي، ويأمل أن يشكل التقرير مصدراً هاماً حول تطور القطاع المصرفي في مجلس التعاون وإبراز مؤشرات سلامة القطاع المصرفي وقدرته على الاسهام بفعالية في تمويل النشاط التجاري والاقتصادي، وأن يكون التقرير مكملاً للجهود الرامية إلى تعزيز التعاون والترابط بين القطاعات المصرفية بدول المجلس لتحقيق أهداف السوق الخليجية المشتركة والوحدة الاقتصادية الخليجية.

ملخص تنفيذي

شهد أداء الاقتصاد العالمي خلال عام 2022م تراجعاً جراء اندلاع الحرب الروسية-الأوكرانية في بداية العام وما نجم عنها من تراجع في الحركة الاقتصادية والتجارية الدولية نتيجة تعثر سلاسل الامداد العالمية وارتفاع أسعار النفط والمواد الغذائية. وسجل إجمالي الناتج المحلي العالمي نسبة نمو بلغت 3.4% في عام 2022م مقارنة مع نسبة 6.2% في عام 2021م، وترافق ذلك مع ضغوط تضخمية كبيرة استدعت تدخل السلطات النقدية لرفع أسعار الفائدة التي وصلت إلى معدلات قياسية خلال عام 2022م، الأمر الذي بدوره أثر سلباً على الاداء الاقتصادي لا سيما في كثير من الدول النامية والأسواق الناشئة.

وارتفع متوسط سعر برميل نفط برنت في عام 2022م إلى نحو 101 دولار أمريكي مقارنة مع متوسط 71 دولار أمريكي في عام 2021م، وذلك رغم الانخفاض الملحوظ للأسعار خلال النصف الثاني من عام 2022م. ويعزى ارتفاع متوسط الأسعار في عام 2022م إلى اندلاع الحرب الروسية-الأوكرانية وتداعياتها على الاقتصاد العالمي والتجارة الدولية.

وشهدت أسعار الغاز الطبيعي في عام 2022م نمطاً شبيهاً بذلك الذي شهدته أسواق النفط حيث ارتفعت بشكل حاد إلى مستوى لم تشهده منذ عام 2008م، وبذلك، بلغ متوسط سعر الغاز الطبيعي الأمريكي (Henry Hub) نحو 6.4 دولار أمريكي لكل مليون وحدة حرارية بريطانية (mmBtu) في عام 2022م، مقارنة مع 3.9 دولار أمريكي في عام 2021م.

وبخصوص أداء أسواق الأوراق المالية العالمية فقد هوت مؤشرات معظم الأسواق الرئيسية بشكل ملحوظ خلال عام 2022م مقارنة مع مستوياتها بنهاية عام 2021م، وقد تراوحت نسب الانخفاض بين -19.8% لمؤشر (MSCI) العالمي و-8.8% لمؤشر داو جونز، في حين ارتفع المؤشر العام لأسواق مجلس التعاون بنحو 0.7% خلال عام 2022م.

بالنسبة لتطورات السياسة النقدية وأسعار الفائدة العالمية، شهد عام 2022م لجوء السلطات النقدية حول العالم إلى اعتماد سياسات نقدية انكماشية تمثلت بشكل رئيسي في رفع أسعار الفائدة للجم الضغوط التضخمية التي ساهم فيها بشكل رئيسي الحرب الروسية-الأوكرانية وارتفاع أسعار النفط. فعلى سبيل المثال، فيما يتعلق بالعملات الرئيسية تم رفع أسعار الفائدة على الدولار الأمريكي سبعة مرات خلال العام لتصل في ديسمبر 2022م إلى 4.5% بعد أن كانت 2.5% في بداية العام، وكذلك واصل البنك المركزي الأوروبي رفع أسعار الفائدة لتصل 2.5% في ديسمبر 2022م مقارنة مع 0.0% في بداية العام.

أما بالنسبة للمؤشرات النقدية في مجلس التعاون، وخلافاً للتراجع في معدلات نمو عرض النقد بمفهومه الضيق (م1) في أغلبية الدول الأعضاء في عام 2022م، فقد شهد عرض النقد (م2) نمواً ملحوظاً في جميع الدول مقارنةً مع العام السابق، جراء نسب النمو المرتفعة في الودائع شبه النقدية.

وارتفع مجموع صافي الأصول الأجنبية لدى البنوك المركزية الخليجية في العام 2022م بنسبة 1.8% مقارنة مع العام السابق، ليصل إلى حوالي 679.0 مليار دولار أمريكي، جراء ارتفاع هذه الأصول في معظم دول المجلس.

وفي ما يخص أداء القطاع المصرفي، بلغ إجمالي أصول البنوك العاملة في مجلس التعاون في نهاية عام 2022م نحو 2,968 مليار دولار أمريكي، بارتفاع نسبته 8.5% مقارنة مع حجمها بنهاية العام السابق، ويعزى هذا إلى نمو الأصول في كافة الدول بنسب متفاوتة بلغ أعلاها نحو 10.5% لكل من أصول البنوك التجارية العاملة في دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية. وكذلك، بلغ إجمالي الودائع المصرفية في نهاية عام 2022م نحو 1,763 مليار دولار أمريكي، بارتفاع نسبته 7.7% مقارنة مع حجم الودائع بنهاية العام السابق، في حين بلغ إجمالي القروض المقدمة من قبل البنوك التجارية نحو 1,761 مليار دولار أمريكي، بارتفاع نسبته 7.9% مقارنةً مع حجم القروض في العام السابق، علماً بأن الحصة الأكبر من هذه القروض كانت للقطاع الخاص وبلغت.ما يقارب 80% على مستوى تكتل مجلس التعاون.

وتبين مؤشرات أداء القطاع المصرفي الخليجي أن البنوك التجارية العاملة في هذه الدول تتمتع بمتانة مالية سواء من ناحية مؤشرات الربحية مثل العائد على الأصول والتي تراوحت بين 1.2% و2.1%، أم من ناحية الملاءة المالية حيث حافظت المصارف على معدلات كفاية رأس المال عالية جداً في كافة دول المجلس مقارنة مع الحد الأدنى التنظيمي لنسبة كفاية رأس المال بموجب بازل 3، إضافة إلى معدلات منخفضة للقروض المتعثرة.

أما بالنسبة لتطورات السياسة النقدية وأسعار الفائدة في مجلس التعاون في عام 2022م فقد لجأت السلطات النقدية الخليجية إلى رفع أسعار الفائدة تماشياً مع رفع البنك الاحتياطي الأمريكي أسعار الفائدة على الدولار الأمريكي. ويهدف هذا التماشي مع السياسة النقدية الأمريكية إلى تعزيز الأسواق المالية والنقدية في دول مجلس التعاون. وتنوعت الأدوات النقدية التي تم اسخدامها مثل رفع سعر الخصم و الفائدة على الودائع لليلة واحدة، و سعر إعادة الشراء (ريبو).

أولاً. التطورات الاقتصادية الدولية

1.1: الناتج الإجمالي العالمي

يشهد الاقتصاد العالمي منذ عام 2020م تحديات وصعوبات متعددة الأمر الذي نجم عنه حالة عدم يقين وتذبذباً ملحوظاً في المؤشرات الاقتصادية وتحديداً معدلات النمو الاقتصادي ومعدلات التضخم. فعلى أعقاب الانكماش الاقتصادي وانخفاض الناتج الإجمالي العالمي الحقيقي بنحو 3.0% في عام 2020م نتيجة تفشي الجائحة كوفيد-19، سجل الاقتصاد العالمي نسبة نمو بلغت 6.2% في عام 2021م، ليعاود التراجع جراء اندلاع الحرب الروسية-الأوكرانية في بداية عام 2022م وتراجع الحركة الاقتصادية الدولية حيث تشير أحدث تقديرات صندوق النقد الدولي إلى أن النمو في عامي 2022م و2023م سيبلغ 3.4% و2.9%، على التوالي (شكل رقم 1).

شكل 1: معدل نمو (%) الناتج المحلي الإجمالي العالمي، 2019 - 2023م

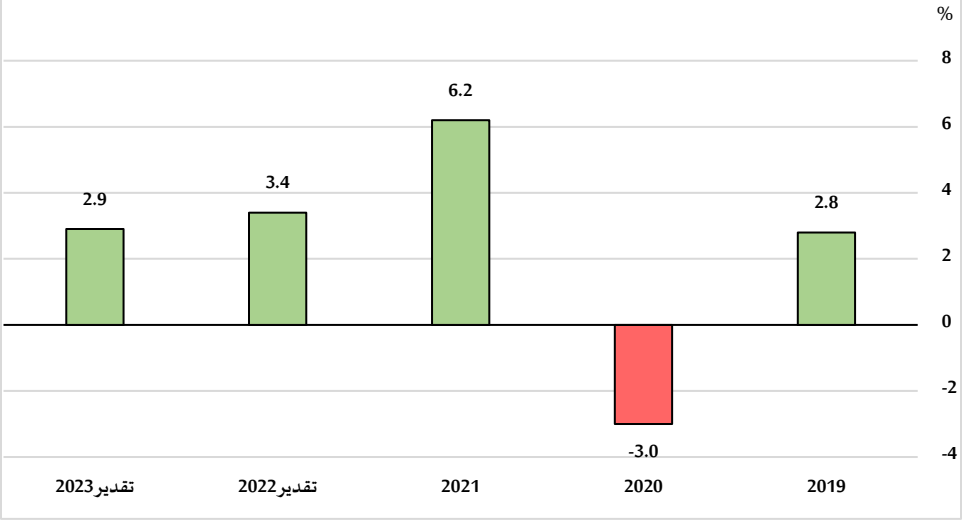

مصدر البيانات: آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي (يناير 2023م).

2.1: التضخم العالمي

واصلت الضغوط التضخمية أثرها السلبي على الاقتصاد العالمي خلال عام 2022م وارتفعت بشكل غير مسبوق حيث بلغ معدل التضخم العالمي نحو 8.8% ونحو 8.3% في منطقة اليورو وذلك نتيجة تداعيات الحرب الروسية-الأوكرانية وما نجم عنها من تعثر في سلاسل الامداد العالمية وارتفاع أسعار النفط والمواد الغذائية (شكل رقم 2). إلا أن السياسات التي اتبعتها دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية نجحت في الحد من ارتفاع معدلات التضخم والتي استقرت على مستويات متدنية نسبياً. ومن المتوقع تراجع معدلات التضخم العالمية في عام 2023م بسبب السياسات النقدية الانكماشية التي اتبعتها السلطات النقدية في العالم وتوقع تراجع أسعار النفط واستقرار أسعار المواد الغذائية.

والجدير بالذكر بأن تدخل السلطات النقدية الدولية للحد من نسب التضخم من خلال رفع أسعار الفائدة خلال عام 2022م ساهم في التأثير السلبي على أداء القطاعات المالية والمصرفية وتوفر الإئتمان العالمي وخاصة على الدول النامية والأسواق الناشئة من ناحية رفع تكلفة الاقتراض وصعوبة الحصول على التمويل اللازم لمشاريع التنمية الاقتصادية، إضافة إلى احتمال خروج رؤوس الأموال من هذه الأسواق.

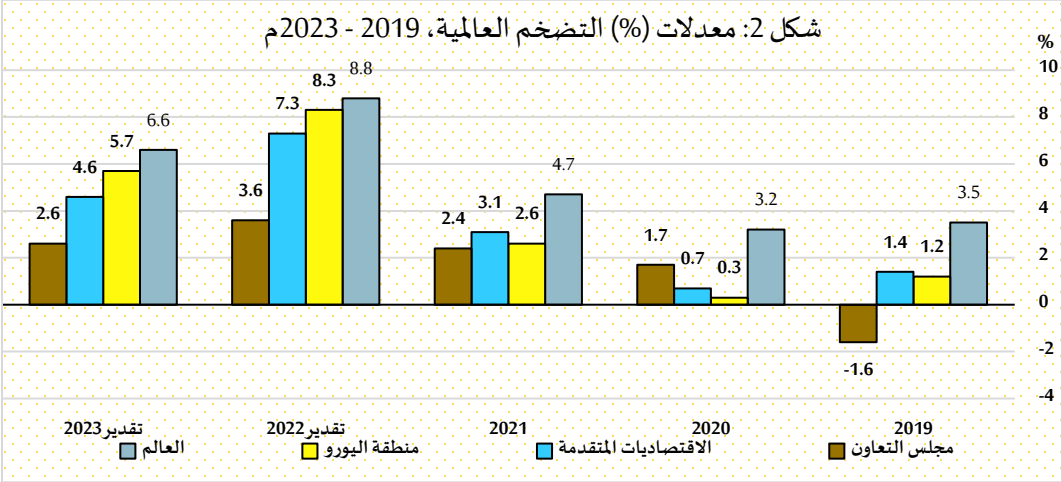

مصدر البيانات: آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي (يناير 2023م)، والمركز الإحصائي الخليجي.

3.1: أسعار الطاقة

ارتفع متوسط سعر برميل نفط برنت في عام 2022م إلى نحو 101 دولار أمريكي مقارنة مع متوسط 71 دولار أمريكي في عام 2021م و42 دولار أمريكي في عام 2020م، وذلك رغم الانخفاض الملحوظ للأسعار في النصف الثاني من عام 2022م حيث بدأ متوسط الأسعار بالتراجع من 123 دولار أمريكي للبرميل في شهر يونيو إلى نحو 81 دولار أمريكي في شهر ديسمبر. ويعزى ارتفاع الأسعار في عام 2022م إلى اندلاع الحرب الروسية-الأوكرانية وتداعياتها على الاقتصاد العالمي والتجارة الدولية، (شكل رقم 3).

شكل 3: سعر نفط برنت، 2019 - 2022م (دولار أميركي للبرميل)

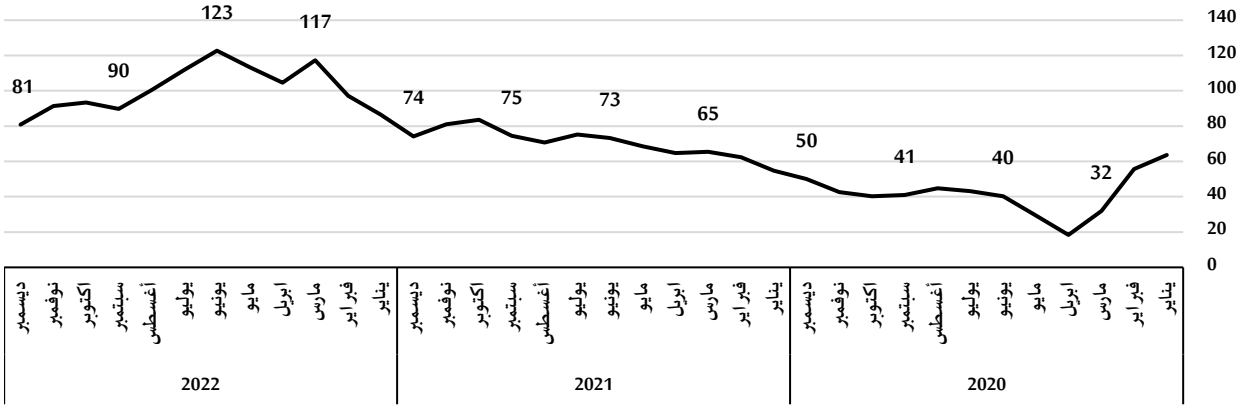

مصدر البيانات: U.S. Energy Information Administration (www.eia.gov)

وشهدت أسعار الغاز الطبيعي في الأسواق العالمية في عام 2022م نمطاً شبيهاً بذلك الذي شهدته أسواق النفط حيث ارتفعت بشكل حاد في الفترة يونيو-سبتمبر من العام إلى مستوى لم تشهده منذ عام 2008م، (شكل رقم 4). وبذلك، بلغ متوسط سعر الغاز الطبيعي الأمريكي (Henry Hub) نحو 6.4 دولار أمريكي لكل مليون وحدة حرارية بريطانية (mmBtu) في عام 2022م، مقارنة مع 3.9 دولار أمريكي في عام 2021م.

شكل 4: أسعار الغاز الطبيعي، 2020 –2022م

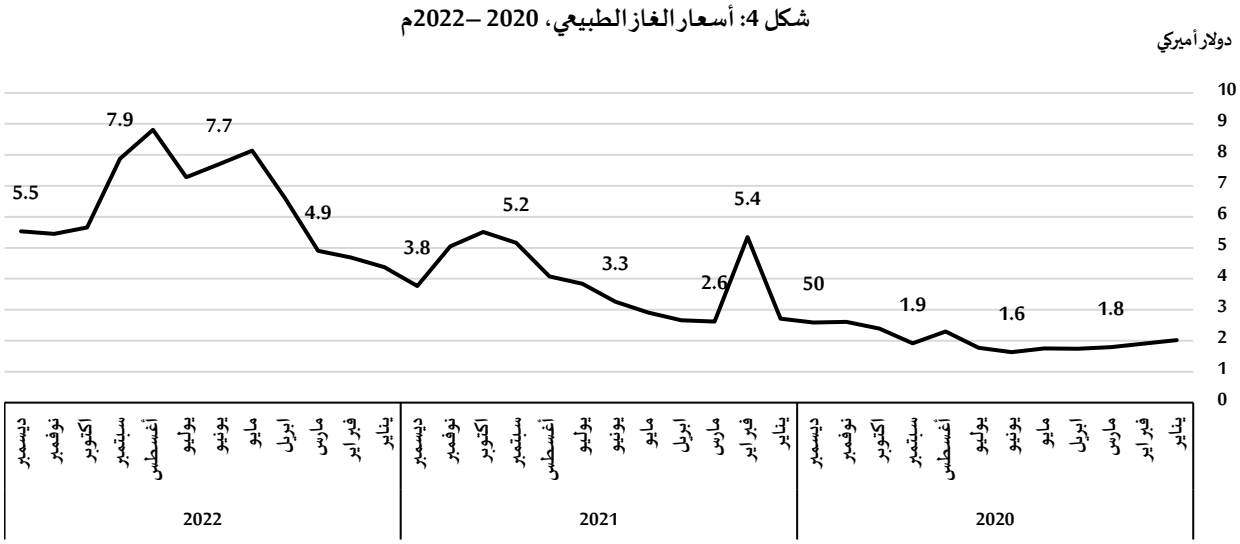

مصدر البيانات: U.S. Energy Information Administration (www.eia.gov)

4.1: أداء أسواق المال العالمية

سجلت أسواق المال العالمية في العام 2022م تراجعاً ملحوظاً بالمقارنة مع مستوياتها مع العام 2021م، حيث انخفضت كافة الأسواق الرئيسية باستثناء مؤشر المملكة المتحدة (فوتسي 100) الذي ارتفع بنحو 0.9%، وقد سجل مؤشر (MSCI) العالمي أعلى نسبة انخفاض بلغت نحو -19.8%، تلاه مؤشر الأسهم الأمريكية (إس آندبي 500) بنحو -19.4%، ومؤشر شنغهاي بنحو -15.1%، في حين سجل مؤشر داو جونز أقل نسبة انخفاض بنحو -8.8%، هذا وحقق المؤشر العام المركب الذي يقيس أداء أسواق المال الخليجية نمواً طفيفاً بذات الفترة وبنسبة 0.7%. (شكل رقم 5).

شكل 5: مؤشرات أداء أسواق المال العالمية، 2022م

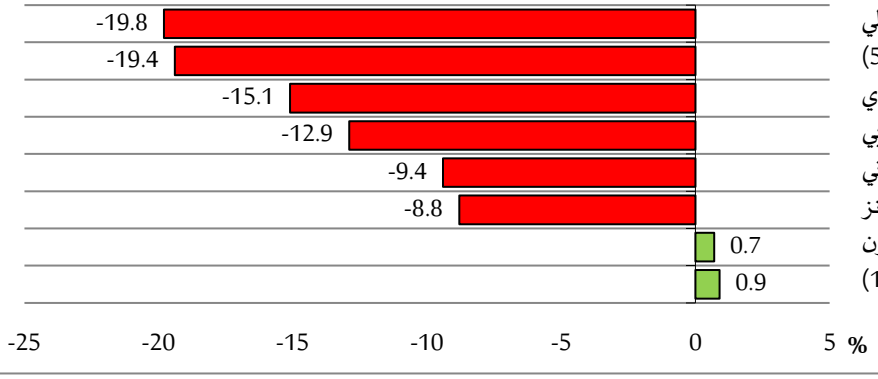

مصدر البيانات: Investing.com

5.1: تطورات السياسة النقدية وأسعار الفائدة العالمية

بعد فترة طويلة من معدلات التضخم المنخفضة وتدني أسعار الفائدة العالمية، يواجه الاقتصاد العالمي اليوم تحديات جمة تتمثل في ارتفاع معدلات التضخم لمستويات قياسية حتمت على السلطات النقدية حول العالم اعتماد سياسات نقدية انكماشية تمثلت بالاعتماد بشكل رئيسي على رفع أسعار الفائدة، وذلك رغم ضعف النمو الاقتصادي العالمي. ويؤدي هذا الوضع إلى تفاقم الأوضاع المالية لكثير من الدول ويهدد الاستقرار المالي العالمي (financial stability) لا سيما في ظل ارتفاع معدلات المديونية للقطاعين العام والخاص، على حد سواء، حيث أن ارتفاع أسعار الفائدة بالشكل الذي شهدناه خلال عام 2022م من شأنه أن يزيد من تكلفة خدمة الدين العام مع ما سيتبعه ذلك من آثار سلبية على العجوزات في الموازنة العامة للدول ذات معدلات الدين العام المرتفع .

على سبيل المثال، تم رفع أسعار الفائدة في عام 2022م على الدولار الأمريكي واليورو الأوروبي بشكل كبير، وهما العملتان الأكثر استخداماً للمدفوعات حول العالم وكعملات احتياط، حيث رفع البنك الإحتياطي الأمريكي أسعار الفائدة على الدولار سبعة مرات لكي تبلغ في ديسمبر 2022م 4.5% مقارنة مع 0.5% في بداية العام، في حين واصل البنك المركزي الأوروبي رفع أسعار الفائدة لتصل 2.5% في ديسمبر 2022م مقارنة مع 0.0% في بداية العام، (شكل رقم 6).

شكل 6: أسعار الفائدة على الدولار واليورو في عام 2022م

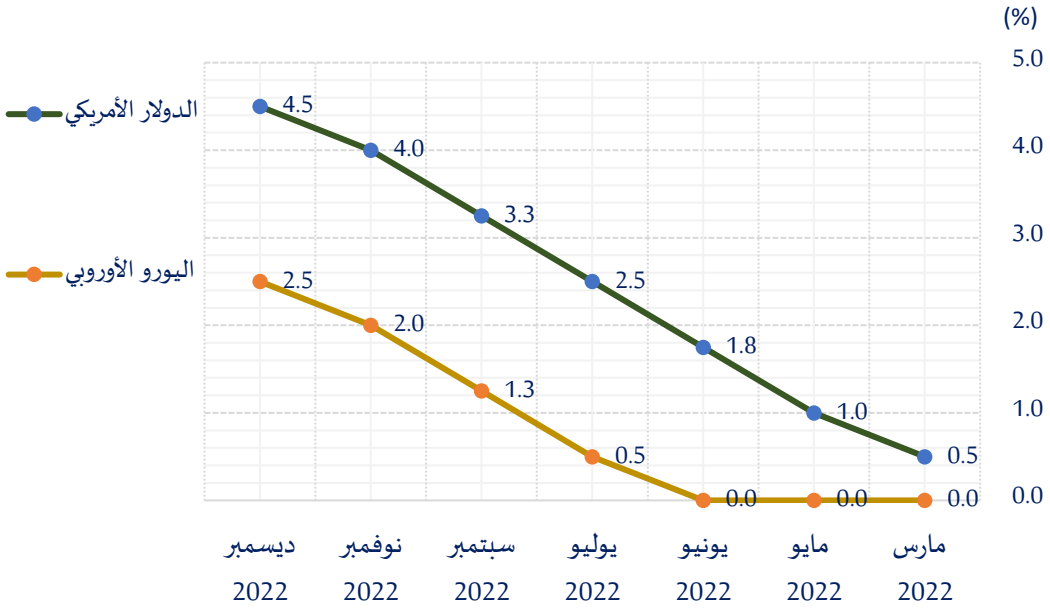

مصدر البيانات: tradingeconomics.com

ثانياً. التطورات النقدية في مجلس التعاون

1.2: عرض النقد بمجلس التعاون

لم يشهد عرض النقد بمعناه الضيق (م1) في مجلس التعاون في العام 2022م تغيراً يذكر مقارنةً مع قيمته في العام 2021م وجاء بقيمة 713 مليار دولار أميركي. في حين بلغت قيمة عرض النقد بمعناه الواسع (م2) بنهاية العام 2022م نحو 1,458 مليار دولار أميركي وبنسبة ارتفاع بلغت 8.0% مقارنة مع قيمته بنهاية العام 2021م (شكل رقم 7).

شكل 7: عرض النقد بمجلس التعاون، 2019 - 2022م

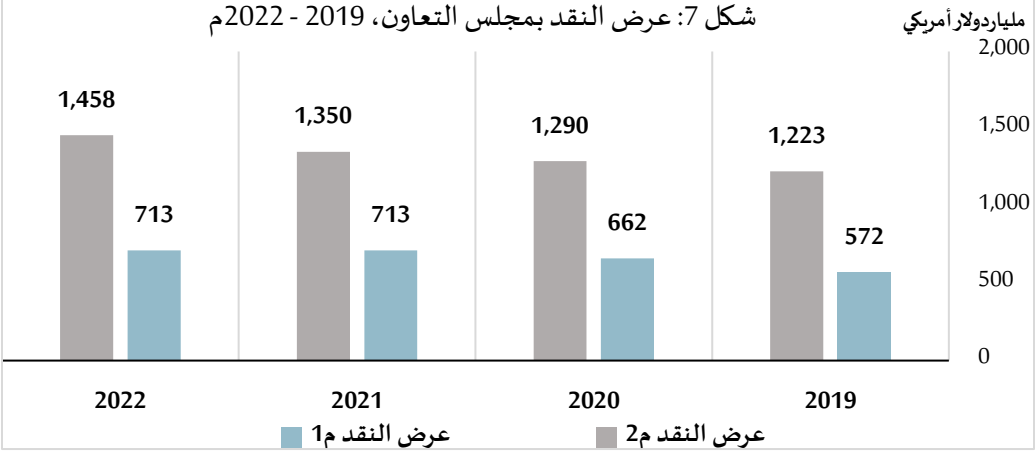

وفيما يخص معدلات النمو الشهري، يظهر من خلال (شكل رقم 8) أن عرض النقد م1 واصل تسجيل نسب نمو إيجابية خلال العام 2022م ولكن بوتيرة أبطأ من نسب النمو المسجلة في الأشهر المماثلة من العام 2021م، وذلك بإستثناء شهر ديسمبر الذي لم يسجل تغيراً يذكر مقارنةً مع مستواه بالشهر ذاته من العام السابق. وحقق عرض النقد م2 خلال أشهر العام 2022م معدلات نمو إيجابية أعلى من النسب المسجلة في الأشهر المماثلة من العام 2021م.

شكل 8: معدل النمو (%) السنوي لعرض النقد بمجلس التعاون، 2021 – 2022م

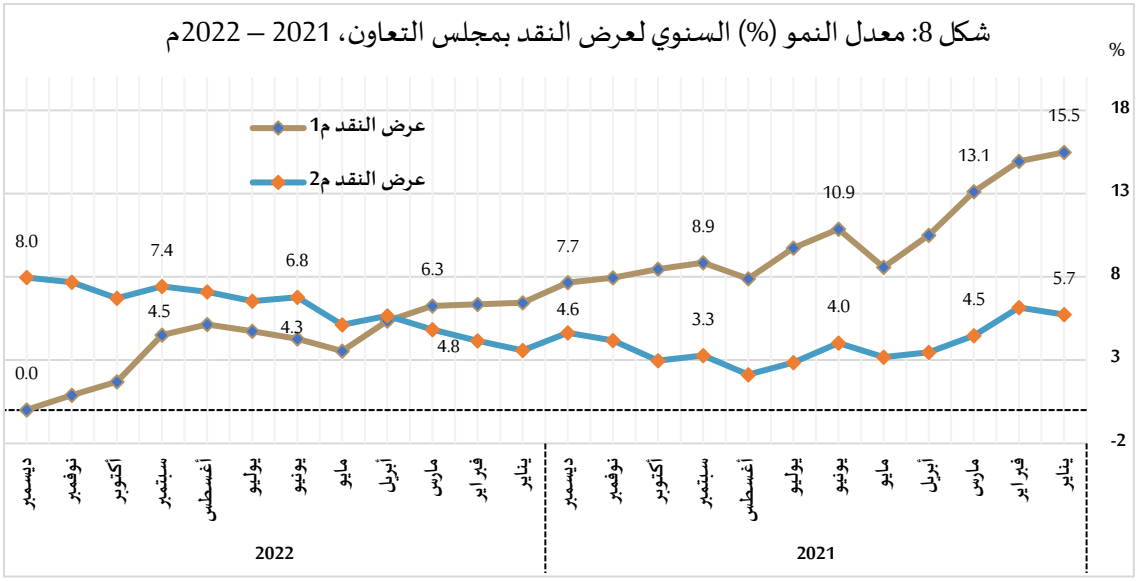

وفيما يخص مكونات عرض النقد، شهد النقد المتداول خارج البنوك تراجعاً خلال غالبية أشهر العام 2022م ولم يسجل تغيرا بنهاية العام مقارنةً مع العام السابق. وتباطأ نمو الودائع تحت الطلب خلال الفترة ذاتها وسجلة بنهاية العام نمواً طفيفاً بنسبة 0.4%، وهذا ما أدى إلى بقاء عرض النقد م1 الذي يتكون من هذين المؤشرين بمجلس التعاون دون تغيير بنهاية العام 2022م. في حين أن النمو المسجل لعرض النقد م2 والذي يتكون من عرض النقد م1 والودائع شبه النقدية (الودائع الإدخارية ولأجل) جاء نتيجة ارتفاع تلك الودائع خلال العام 2022م بنسبة بلغت 17.1% مقارنةً مع العام السابق، (شكل رقم 9).

شكل 9: معدل النمو (%) السنوي لمكونات عرض النقد م1 بمجلس التعاون، 2021 -2022م

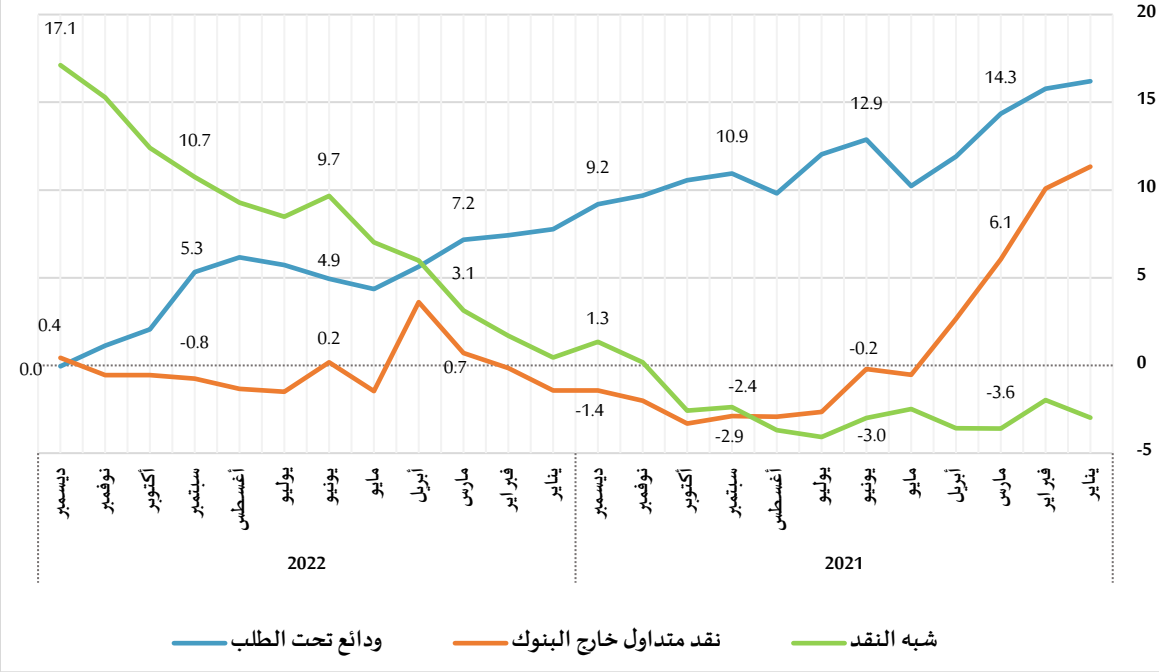

وقد يكون تراجع نمو عرض النقد م1 وارتفاع عرض النقد م2 بهذا الحجم هو نتيجة لتحول المودعين إلى الحسابات لأجل (time deposits) بدلاً من الاحتفاظ بالأصول المالية السائلة (liquid assets) وذلك للاستفادة من معدلات أسعار الفائدة التي ارتفعت في عام 2022م. ويجدر بالذكر أن السلطات النقدية في دول مجلس التعاون قد رفعت أسعار الفائدة بشكل ملحوظ خلال عام 2022م وذلك تماشياً مع السياسة النقدية التي اتبعها البنك الاحتياطي الأمريكي برفع أسعار الفائدة سبعة مرات خلال العام لكبح التضخم.

2.2: عرض النقد بمفهومه الضيق (م1) حسب الدول

على مستوى الدول الأعضاء، شهد عرض النقد بمفهومه الضيق (م1) في دول مجلس التعاون بنهاية العام 2022م تراجعاً لقيمته في 4 دول،حيث بلغت نسبة الانخفاض -6.3% في دولة الكويت، و -5.0% في مملكة البحرين، و -2.4 في سلطنة عُمان، و -2.3 في المملكة العربية السعودية، وجاء هذا التراجع نتيجة لإنخفاض الودائع النقدية (ودائع تحت الطلب) والنقد المتداول خارج البنوك في هذه الدول بنفس الفترة. وعلى العكس من ذلك، سجل عرض النقد م1 بدولة قطر في العام 2022م نمواً بنسبة 8.4% مقارنةً مع العام السابق، حيث ارتفعت الودائع النقدية والنقد المتداول خارج البنوك لديها بنسبة 8.8% و 4.4% على التوالي. وكذلك سجل عرض النقد م1 بدولة الإمارات العربية المتحدة نموً بنسبة 5.1% بذات الفترة، (جدول رقم 1).

جدول 1: معدل النمو (%) السنوي لعرض النقد م1 ومكوناته بدول مجلس التعاون، 2022م

	عرض النقد م1		الودائع النقدية		النقد المتداول خارج البنوك	
	2021	2022	2021	2022	2021	2022
الإمارات	17.0	5.1	20.3	4.6	-0.7	8.3
البحرين	10.4	-5.0	14.5	-4.1	-5.9	-9.2
السعودية	5.1	-2.3	6	-2.3	-0.9	-2.2
عمان	3.3	-2.4	6.2	-1.7	-5.2	-4.5
قطر	1.3	8.4	2.2	8.8	-7.9	4.4
الكويت	2.6	-6.3	3.4	-6.1	-1.6	-7.0
مجلس التعاون	**7.7**	**0.0**	**9.2**	**0.0**	**-1.4**	**0.4**

3.2: عرض النقد بمفهومه الواسع (م2) حسب الدول

شهد عرض النقد م2 في العام 2022م نمواً ملحوظاً في جميع الدول الأعضاء مقارنةً مع العام السابق. وسجلت دولة قطر أعلى نسبة ارتفاع بنحو 17.4%، تلتها دولة الإمارات العربية المتحدة بنحو 9.0%، والمملكة العربية السعودية بنحو 6.0%. وأتى هذا النمو نتيجة ارتفاع حجم الودائع شبه النقدية بهذه الفترة في كل الدول، حيث نمت هذه الودائع في المملكة العربية السعودية[1] بنسبة بلغت 32.2%، وفي دولة قطر بنسبة 20.3%، وفي مملكة البحرين ودولة الإمارات العربية المتحدة ودولة الكويت بنسبة 12.6% و 12.1% و 10.3% على التوالي. وسجلت سلطنة عُمان نمواً بنسبة 1.8% بذات الفترة، (جدول رقم 2).

1. الودائع الزمنية والادخارية.

جدول 2: معدل النمو (%) السنوي لعرض النقد م2 بدول مجلس التعاون، 2022م

	عرض النقد م2		الودائع شبه النقدية	
	2021	2022	2021	2022
الإمارات	5.7	9.0	-2.0	12.1
البحرين	4.9	3.9	0.0	12.6
السعودية	4.9	6.0	4.5	32.2
عُمان	4.6	0.6	5.1	1.8
قطر	1.4	17.4	1.5	20.3
الكويت	4.1	4.7	4.9	10.3
مجلس التعاون	**4.2**	**8.0**	**0.6**	**17.1**

4.2: صافي الأصول الأجنبية لدى البنوك المركزية الخليجية

ارتفع مجموع صافي الأصول الأجنبية لدى البنوك المركزية الخليجية في العام 2022م بنسبة 1.8% مقارنة مع العام السابق، ليصل إلى حوالي 679.0 مليار دولار أمريكي، ويعزى ذلك إلى ارتفاع هذه الأصول في دول المجلس باستثناء سلطنة عُمان ومملكة البحرين. وسجلت دولة قطر أعلى معدل نمو بنحو 12.9%، تلتها دولة الكويت بنحو 8.3%، ودولة الامارات العربية المتحدة بنحو 2.3%. ويشكل صافي الأصول الأجنبية لدى البنك المركزي السعودي نحو 64.9% من إجمالي صافي الأصول الأجنبية لدى البنوك المركزية الخليجية، يليه ما لدى مصرف الإمارات المركزي بنحو 19.1%، في حين بلغت حصة البنوك المركزية بالدول الأعضاء الأخرى مجتمعة نحو 16.0%، (شكل رقم 10).

شكل 10: صافي الأصول الأجنبية لدى البنوك المركزية الخليجية، 2022م

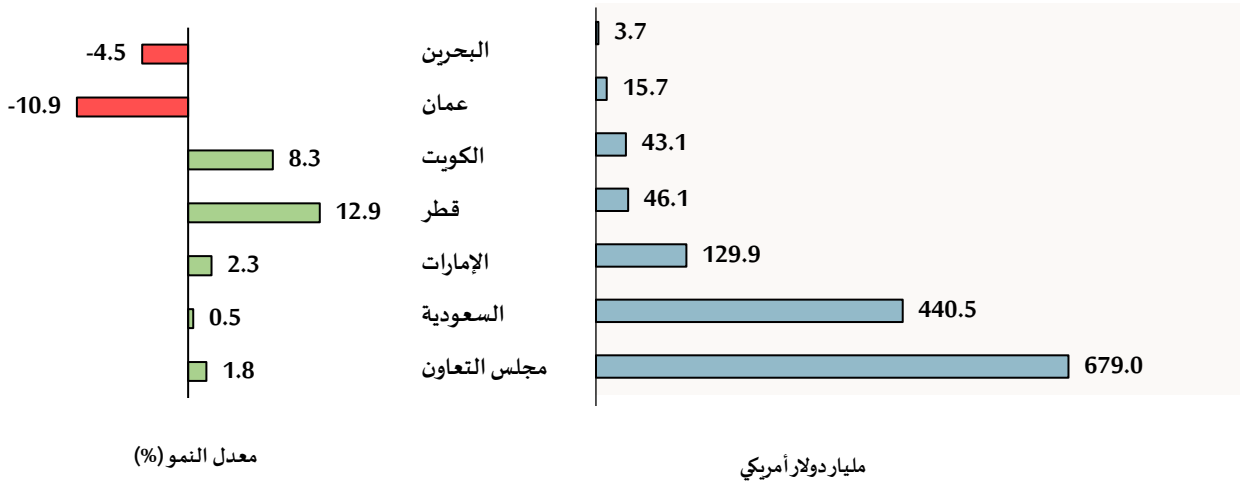

5.2: أصول البنوك التجارية العاملة في القطاع المصرفي الخليجي

بلغ إجمالي أصول البنوك العاملة في مجلس التعاون في نهاية عام 2022م نحو 2,968 مليار دولار أمريكي، بارتفاع نسبته 8.5% مقارنة مع حجم الأصول بنهاية العام السابق. وسجلت أصول البنوك التجارية العاملة في دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية أعلى نسبة نمو بنحو 10.5% لكل منهما، تليهم أصول البنوك التجارية العاملة في دولة الكويت بنحو 9.0%، في حين كانت نسب النمو في الدول الأخرى أقل من معدل النمو في المجلس ككل.

وتمثل أصول البنوك التجارية العاملة في دولة الإمارات العربية المتحدة ما نسبته 33.7% من إجمالي أصول البنوك التجارية في مجلس التعاون، يليه أصول المملكة العربية السعودية بنحو 32.5%، ثم أصول قطر بنحو 17.6%، في حين بلغت حصة الدول الأعضاء الأخرى مجتمعة نحو 16.2%، (شكل رقم 11).

شكل 11: إجمالي أصول البنوك التجارية العاملة بدول المجلس، 2022م

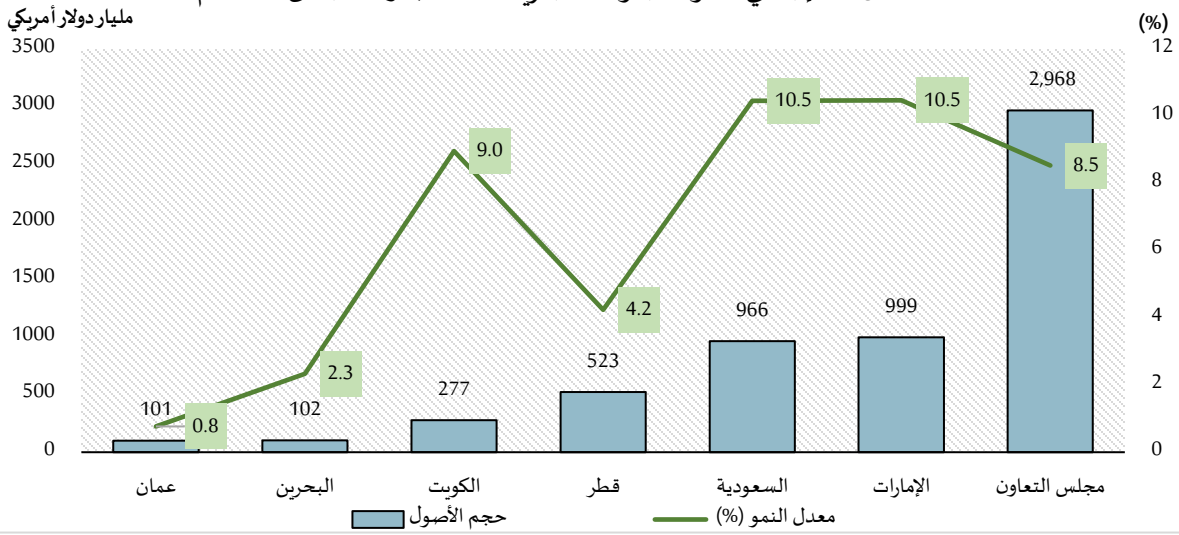

وحسب البيانات المتوفرة، جاءت نسبة العائد على الأصول (ROA)[2] خلال العام 2022م بالمملكة العربية السعودية بنحو 2.8%، وفي دولة الإمارات العربية المتحدة بنحو 1.5%، وفي دولة قطر بنحو 1.4%، وفي مملكة البحرين ودولة الكويت بنحو 1.3% و 1.2% على التوالي. ويقيس معدل العائد على الأصول مدى قدرة القطاع على تحقيق ارباح من الاصول المستثمرة فيه او مدى فعالية استخدام الموارد المتاحة، (شكل رقم 12).

2 . بيانات دولة الكويت بنهاية الربع الثالث 2022م، ولا تتوفر بيانات سلطنة عُمان.

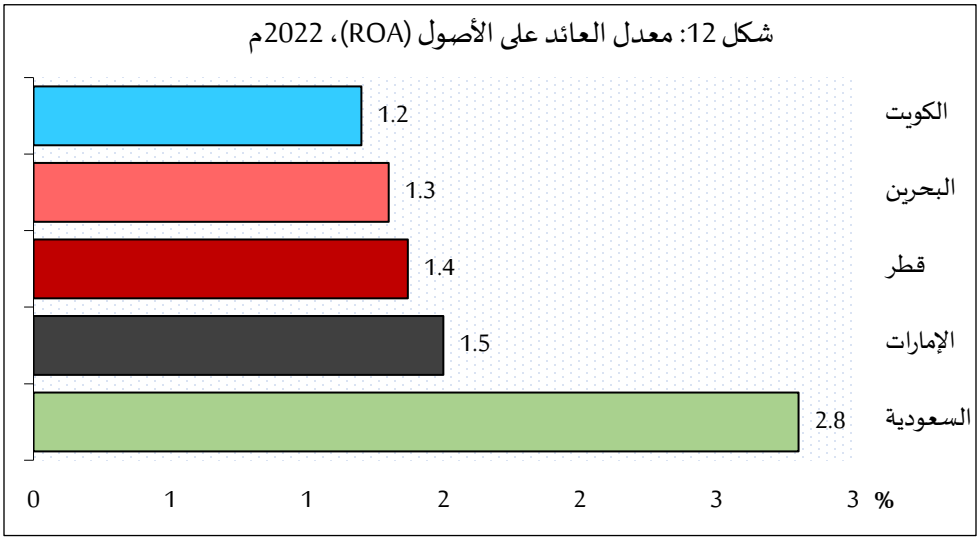

6.2: إجمالي الودائع المصرفية لدى البنوك التجارية العاملة في مجلس التعاون

بلغ إجمالي الودائع المصرفية لدى البنوك التجارية العاملة في مجلس التعاون في نهاية عام 2022م نحو 1,763 مليار دولار أمريكي، بارتفاع نسبته 7.7% مقارنة مع حجم الودائع بنهاية العام السابق. وسجلت ودائع البنوك التجارية العاملة في دولة الإمارات العربية المتحدة أعلى نسبة ارتفاع بنحو 11.3%، تليها ودائع البنوك البنوك العاملة بالمملكة العربية السعودية بنحو 9.1%، وودائع البنوك في دولة الكويت بنحو 4.9%.

وفي عام 2022م استأثرت المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة بنحو 69.0% إجمالي الودائع المصرفية لدى البنوك التجارية العاملة في مجلس التعاون، وبلغت مساهمة ودائع البنوك التجارية العاملة بدولة قطر 15.6%، في حين بلغت حصة الدول الأعضاء الأخرى مجتمعة نحو 15.4% (جدول رقم 3).

جدول 4: إجمالي الودائع لدى البنوك التجارية العاملة بمجلس التعاون، 2022م

	مليار دولار أمريكي	النمو السنوي	المساهمة النسبية
الإمارات	605	11.3	34.3
البحرين	51	1.6	2.9
السعودية	612	9.1	34.7
عُمان	67	1.1	3.8
قطر	274	2.6	15.6
الكويت	153	4.9	8.7
مجلس التعاون	**1,763**	**7.7**	**100.0**

7.2: إجمالي القروض المقدمة من البنوك التجارية العاملة في مجلس التعاون

بلغ إجمالي القروض المقدمة من قبل البنوك التجارية العاملة في مجلس التعاون في العام 2022م نحو 1,761 مليار دولار أمريكي، بارتفاع نسبته 7.9% مقارنةً مع حجم القروض في العام السابق. وسجلت القروض المقدمة من قبل البنوك التجارية العاملة في المملكة العربية السعودية أعلى نسبة ارتفاع بنحو 14.1% ، تليها القروض المقدمة من البنوك العاملة في دولة الكويت بنحو 7.3%، وتراوح نمو القروض في بقية الدول الأعضاء بين 3.3% في دولة قطر و 4.9% في سلطنة عُمان.

وبلغت حصة القروض الممنوحة من البنوك التجارية العاملة في المملكة العربية السعودية نحو 35.6% من إجمالي قروض بنوك مجلس التعاون، تليها قروض بنوك دولة الامارات العربية المتحدة بنحو 29.1%، وبنوك دولة قطر بنحو 19.6%، وبلغت نسبة مساهمة بنوك الدول الأخرى مجتمعة نحو 15.7% (شكل رقم 13).

شكل 13: إجمالي القروض المقدمة من قبل البنوك التجارية الخليجية، 2022م

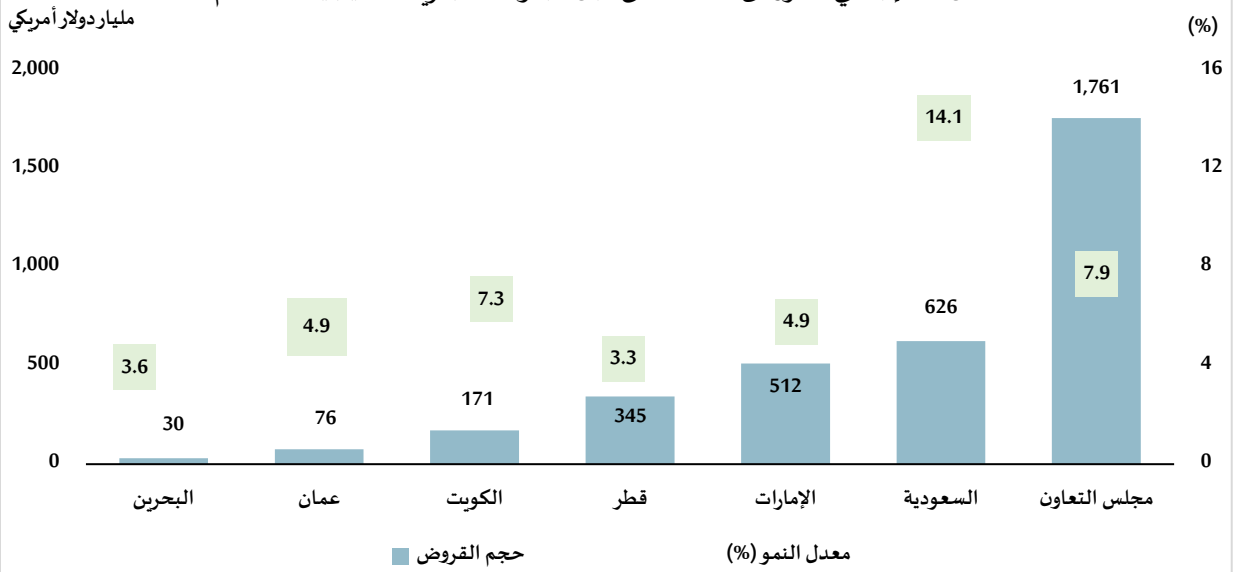

8.2: نسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص من إجمالي القروض في مجلس التعاون

والجدير بالذكر أن نسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص من إجمالي القروض بلغت 94.6% في المملكة العربية السعودية، ونحو 94.4% في مملكة البحرين، ونحو 83.6 في سلطنة عُمان، وجاءت النسبة في دولة الامارات العربية المتحدة ودولة قطر بنحو 70.9% ، و 70.2% على التوالي. وعلى مستوى تكتل مجلس التعاون[3] شكلت نسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص نحو 81.6%، (شكل 14).

3 . لا تتوفر بيانات حول حجم القروض الموجهة للقطاع الخاص بدولة الكويت.

شكل 14: نسبة (%) القروض الموجهة للقطاع الخاص من إجمالي القروض، 2022م

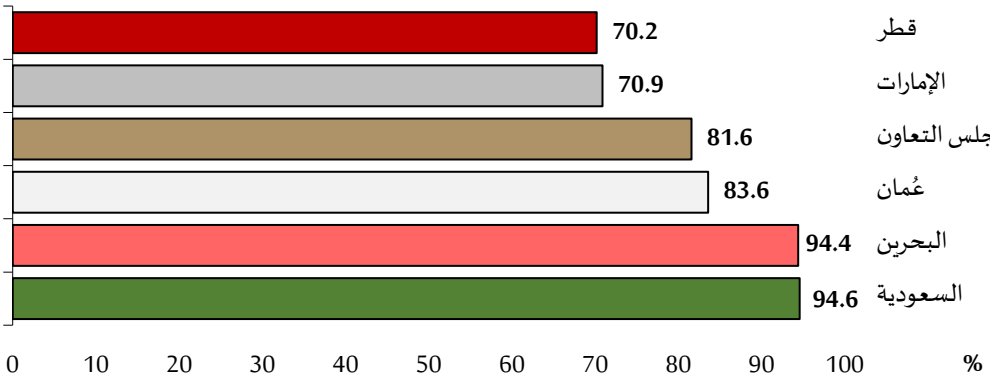

9.2: توزيع القروض حسب الأنشطة الاقتصادية[4] (الأعلى نسبة)، 2022م

يستحوذ نشاط " الأسر المعيشية كصاحب عمل؛ أو لإنتاج سلع وخدمات غير مميزة لاستخدامها الخاص" على النسبة الأعلى من حجم القروض الممنوحة بدول المجلس، يليه نسبة "الأنشطة العقارية" في كل من الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية ودولة الكويت. ويعتبر نشاط "تجارة الجملة والتجزئة؛ وإصلاح المركبات ذات المحركات والدراجات النارية" من ضمن الأنشطة الأعلى نسبة حصولاً للقروض.

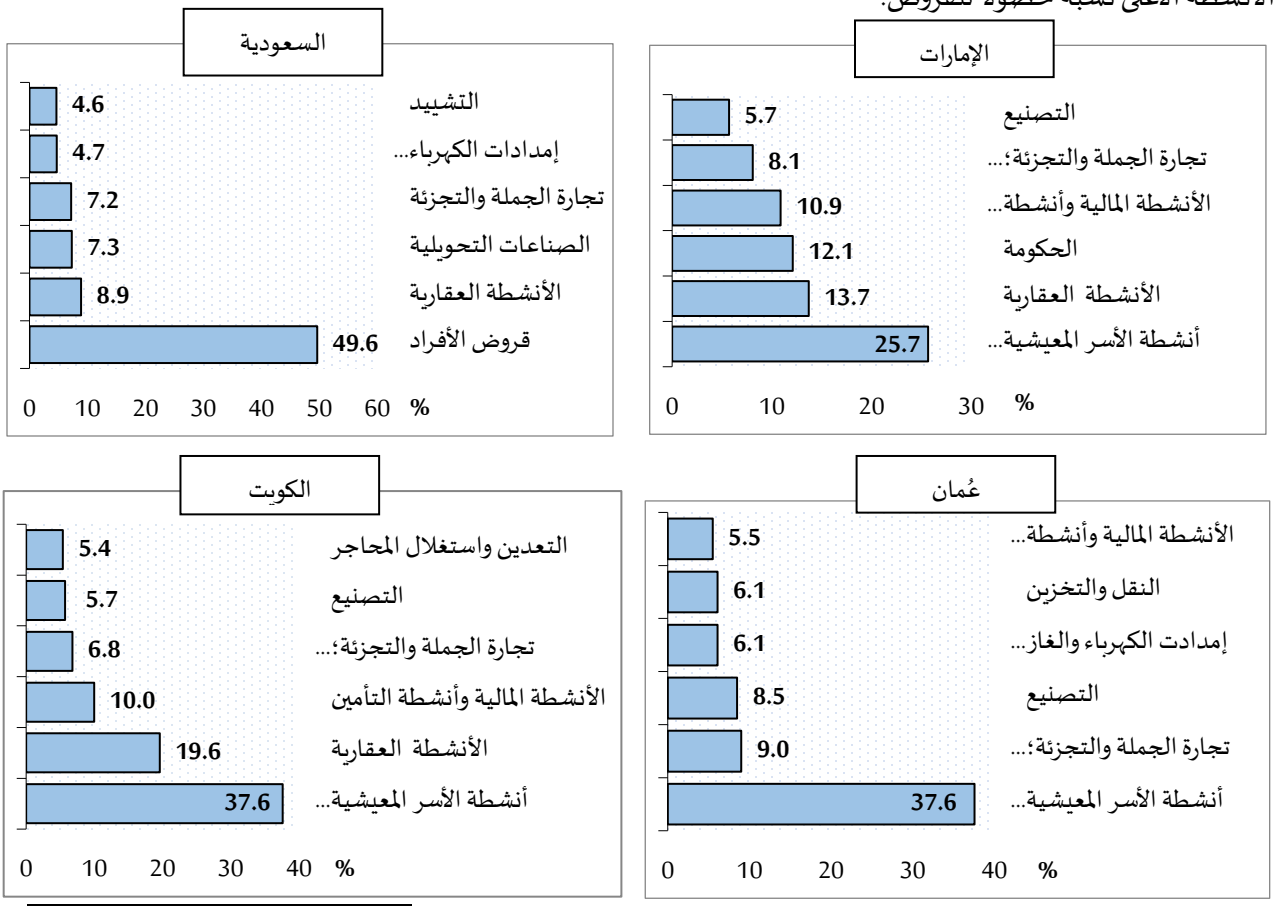

4 . لا تتوفر بيانات مملكة البحرين ودولة قطر لتصنيف القروض حسب النشاط الاقتصادي (ISIC4).

10.2: نسبة القروض المتعثرة من إجمالي القروض

بشكل عام، انخفضت نسب القروض المتعثرة من إجمالي القروض[5] في غالبية دول المجلس خلال العام 2022م مقارنة مع الفترات السابقة والتي ارتفعت فيها نسب القروض المتعثرة نتيجة تداعيات جائحة كورونا، حيث تراجعت هذه النسبة في دولة الإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين والمملكة العربية السعودية بشكل ملحوظ، واستقرت نوعاً ما على ما هي عليه في سلطنة عُمان ودولة الكويت، في حين شهدت دولة قطر ارتفاعاً لنسب القروض المتعثرة خلال العام 2022م، (شكل رقم 15).

شكل 15: نسبة القروض المتعثرة بدول مجلس التعاون، 2020 - 2022م

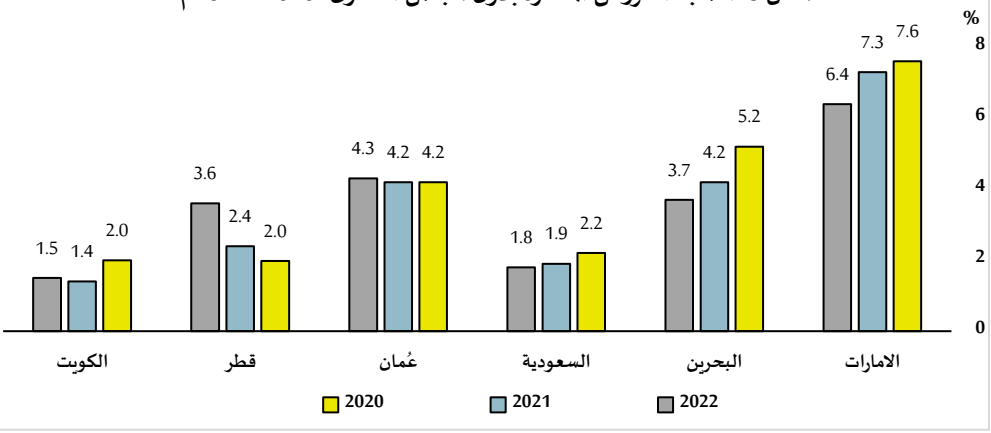

11.2: نسبة القروض إلى الودائع

تتفاوت نسبة القروض إلى الودائع بين دول المجلس بشكل كبير، حيث تبلغ هذه النسبة 120.5% في دولة قطر، وهي الأعلى بين دول المجلس، وتليها النسبة المسجلة بسلطنة عُمان بنحو 112.8%، في حين تبلغ هذه النسبة 70.8% في مملكة البحرين و 81.5% و 84.7% في المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة على التوالي. وبطبيعة الحال إن النسب المرتفعة تسهم في زيادة عرض النقد في الأسواق، (شكل رقم 16).

شكل 16: نسبة القروض إلى الودائع بدول مجلس التعاون، 2022م

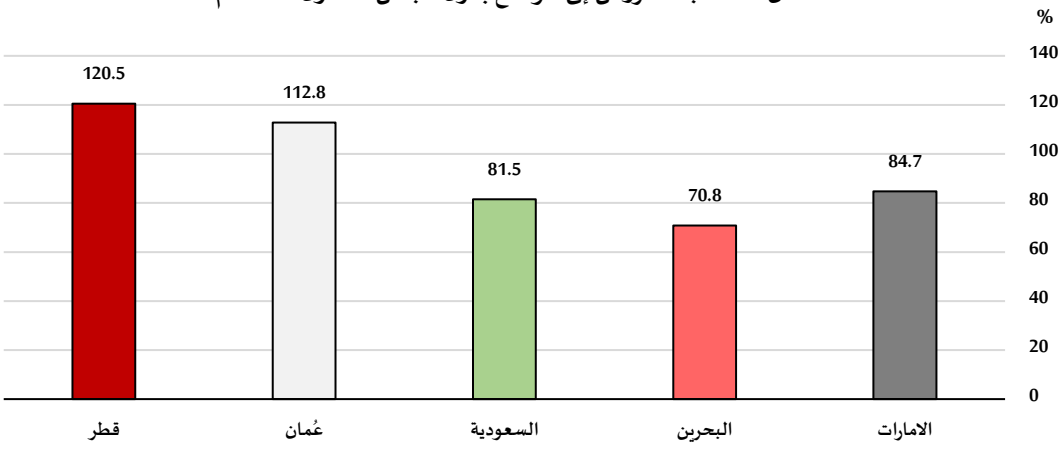

5. بيانات دولة الكويت بنهاية الربع الثالث، وسلطنة عُمان بنهاية الربع الأول.

12.2: نسبة كفاية رأس المال

خلال العام 2022م، واصلت نسب كفاية رأس المال بدول المجلس تفوقها عن الحد الأدنى التنظيمي بفارق كبير، حيث تراوحت بين 17.3% في دولة الإمارات العربية المتحدة و 21.5% في مملكة البحرين، والجدير بالذكر أنه حسب متطلبات لجنة "بازل 3" فإن الحد الأدنى التنظيمي لنسبة كفاية رأس المال التي يجب على البنوك الحفاظ عليه هو 8%، (شكل رقم 17).

شكل 17: معدل كفاية رأس المال بدول مجلس التعاون، 2022م

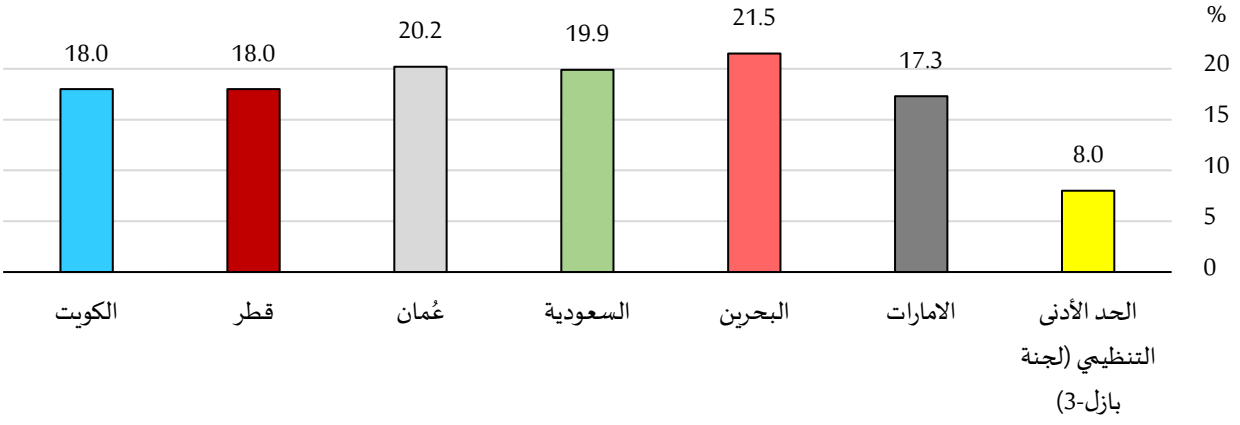

13.2: تطورات السياسة النقدية وأسعار الفائدة في مجلس التعاون

في ضوء اعتماد دول مجلس التعاون لسياسة سعر الصرف الثابت لعملاتها وبهدف تعزيز الاستقرار المالي والنقدي في أسواق هذه الدول استجابت السلطات النقدية الخليجية للتغيرات في السياسة النقدية للبنك الاحتياطي الأمريكي، حيث لجأت هذه السلطات إلى رفع أسعار الفائدة تماشياً مع رفع البنك الاحتياطي الأمريكي أسعار الفائدة على الدولار الأمريكي، وذلك بالرغم من معدلات التضخم المنخفضة نسبياً في دول المجلس مقارنة مع المعدلات العالمية.

واستخدمت السلطات النقدية الخليجية أدوات نقدية متنوعة في مجال تطبيقها للسياسة النقدية، وحسب البيانات المتوفرة قام البنك المركزي السعودي برفع سعر إتفاقية إعادة الشراء (الريبو) على مراحل خلال عام 2022م حتى بلغ 5.0% في ديسمبر مقارنة مع 1.0% في يناير 2022م (شكل 18)، واستخدم مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي سعر الفائدة على التعاملات بين البنوك (الإيبور) وواصل رفعه ليصل بنهاية عام 2022م إلى 4.4% مقارنة مع 1.5% في بداية العام (شكل 19). ورفع مصرف البحرين المركزي سعر الفائدة على ودائع الليلة الواحدة ليصل 5.0% في ديسمبر 2022م مقارنة مع 1.0% بداية العام 2022م (شكل 20). ورفع مصرف قطر المركزي سعر إعادة الشراء (QCB Repo Rate) ليصبح 5.25% في نهاية عام 2022م مقارنة مع 1.0% في بداية العام (شكل 21). ورفع بنك الكويت المركزي سعر الخصم ليصل في ديسمبر 2022م 3.5% مقارنة مع 1.5% في بداية العام (شكل 22). أما البنك المركزي العماني فقد رفع سعر إعادة الشراء ليصبح 4.774% في نهاية عام 2022م مقارنة مع 0.5% في بداية العام (شكل 23).

شكل 18: السعودية، سعر الريبو

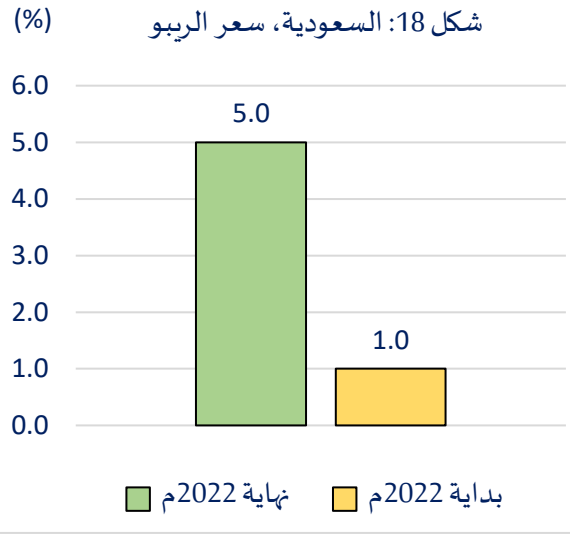

شكل 19: الإمارات، تسهيل الايداع لليلة واحدة

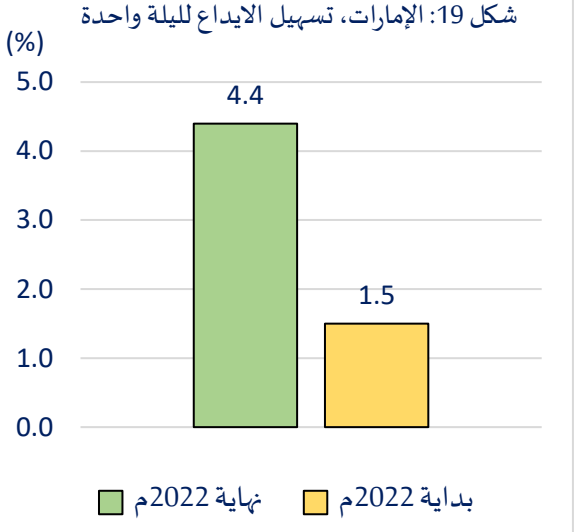

شكل 20: البحرين، الفائدة على ودائع الليلة الواحدة

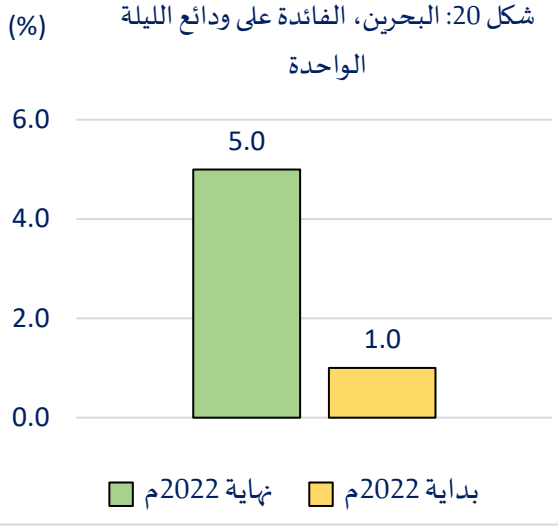

شكل 21: قطر، سعر الريبو

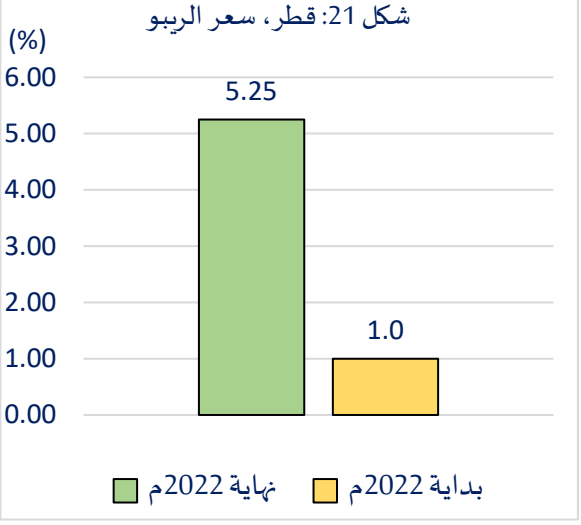

شكل 22: الكويت، سعر الخصم

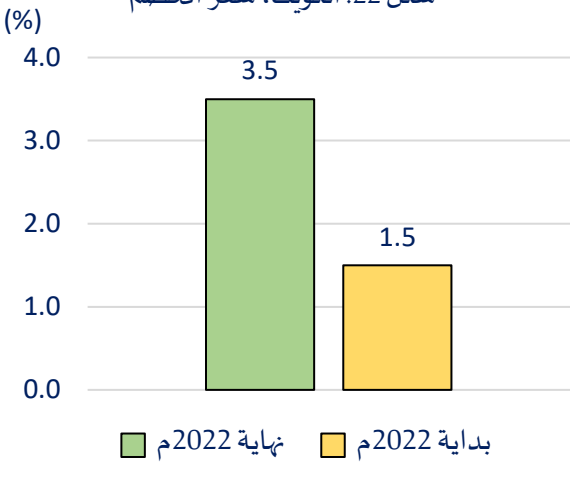

شكل 23: عُمان، سعر الريبو

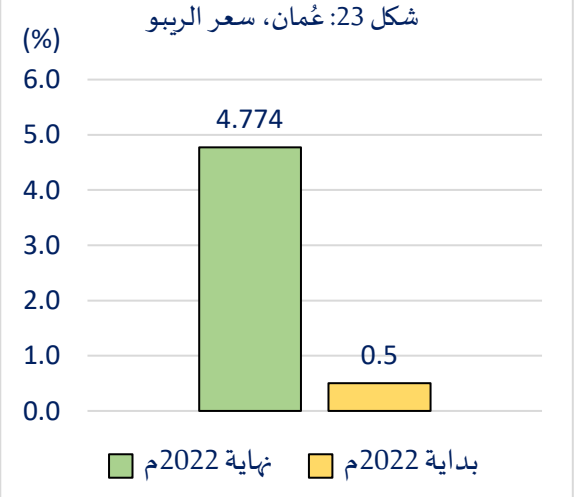

مصادر البيانات

- مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي
- مصرف البحرين المركزي
- البنك المركزي السعودي
- البنك المركزي العماني
- مصرف قطر المركزي
- بنك الكويت المركزي
- قاعدة بيانات الآفاق الاقتصادية العالمية (يناير 2023م وأكتوبر 2022م) صندوق النقد الدولي (IMF)

المركز الإحصائي
لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
GCC-STAT

gccstat gcc-stat

www.gccstat.org